العراق اليوم
AL iraq alyoum

أما للقدس من تحالفٍ عربي !؟

موسى صاحب

وأنا أتابع المشهد الفلسطيني، وأقرأ الأخبار الواردة إلينا من القدس ورام الله وبيت لحم وغزة وغيرها من المدن الفلسطينية التي تشهدُ مواجهاتٍ بين الشرطة الاسرائيلية والمواطنين الفلسطينيين ، وأرى حجم الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل حكومة ناتنياهو ، استوقفتني الذاكرة، وعادت بي قليلاً الى الوراء، لاسترجع في مخيلتي (الغيرة والنخوة) العربية الأصيلة التي يتحلى بها البعض من القادة العرب، وعلى رأسهم حُكّام الخليج العربي، وهم يتكاتفون يداً واحدة.. بكل ما أوتوا من قوّة ومن رباط الخيل، ناهيك عن دعمهم المادي واللوجستي لحركات المعارضة في عددٍ من دول المنطقة، المطالبة بإسقاط أنظمتها، تحت عنوان نشر الديموقراطية وإعادة حقوق الشعب المسلوبة، فكان أن اشتركت أنظمة البعض منهم مع حلف الناتو في حربٍ ضدّ ليبيا - البلد العربي، بهدف إسقاط نظام القذافي العتيد، وكان لهم ما ارادوا ، إمّا نسيمُ الحرية الذي وعدوا به الشعب، فتحول الى شبح موت، يحصدُ ارواح الليبيين كل يوم ، وفي سوريا البلد العربي الشقيق أيضاً، شمّروا أولئك القادة عن سواعدهم عن طريق دعم مايسمى (المعارضة المعتدلة) بكافة الوسائل الجهنمية، بالإضافة الى عقدهم المؤتمرات تحت أسم (اصدقاء سوريا)، والذريعة هي ذاتها التي طبّلوا وزمّروا لها في ليبيا، وهي نشر الديموقراطية ، وكلنا يشاهدُ اليوم مسلسل الذبح والقتل والتشريد الذي طال الشعب السوري دون تمييز ، إمّا اليمن البلد العربي المنكوب اقتصادياً من أساسه، فقد تورطت تلك الأنظمة مرتين في زعزعة أمنه واستقراره ، المرةُ الأولى في تسهيلها مهمة إسقاط نظام علي عبد الله صالح، وتمهيد الطريق امامه للخروج هارباً باتجاه الأراضي السعودية، ضمن احداث مسلسل الربيع العربي ، إمّا المرةُ الثانية، فكانت في تشكيلها تحالفاً عربياً بحتاً من أجل دعم حكومة المخلوع عبد ربه منصور، ضدّ جماعة الحوثيين وأنصار (صالح) ، وجميعنا يشاهدُ اليوم حجم الدمار الذي أصاب البلد الذي كان يسمى فيما مضى (بالبلد السعيد) ، والآن وبعد استعراضنا المواقف البطولية لاولئك القادة العرب ضدّ نظرائهم القادة العرب.. فهل آن الآوان لغيرتهم أن تتحرك باتجاه تشكيل تحالفٍ عربي جديد، ينتشل الشعب الفلسطيني من مستنقع القمع الصهيوني .. على أقلّ تقدير عقد مؤتمر (اصدقاء فلسطين) أو دعم المعارضة المعتدلة على غرار شقيقتها في سوريا إن وجدت .

في ذكرى ثورتين[1]

معن بشور

المناسبتان اللتان نلتقي حولهما اليوم، بدعوة كريمة من ملتقى الرقي والتقدم، وهما ثورة ٢٦ سبتمبر في شمال اليمن، وثورة ١٤ أكتوبر في جنوبه، ليستا مناسبتين من التاريخ، بل إنهما تمتدان بقوّة في حاضر اليمن ومحنته ومعاناته، بل إن ما يشهدهُ اليمن من عدوان وحشي واحتراب داخلي، لم يوفّرا طفلاً أو شيخاً، امرأة أو رجلاً، معلماً تاريخياً أو مرفقاً حيوياً، ليس في النهاية سوى انتقام تاريخي من شعب، ثار ضدّ الاستبداد والتخلف في الشمال، فاتحاً طريق التغيير في الجزيرة العربية كلها، وشعبٌ ثار ضدّ الاستعمار والتفتيت في الجنوب، ففتح السبيل واسعاً أمام منطق المقاومة والتحرير والوحدة على مستوى الأمّة.

الكل يذكر إن ثورة سبتمبر الجمهورية في صنعاء في أيلول عام ١٩٦٢، قد جائت ردا على الانفصال المشؤوم للوحدة المصرية – السورية بعد عام على وقوعه عام ١٩٦١ ،فأطلقتً شعاعاً من الأمل في صفوف الحركة القومية العربية وكوابيساً من الرعب في أنظمة تحكم بمنطق القهر الظلامي، والكل يذكر إن ثورة أكتوبر التحررية في خريف ١٩٦٣، حررت الجنوب اليمني، ووحدت ٣٣ سلطنة ومشيخة، توزعت بين عدن وحضرموت ولحج وأبين والضالع وشبوة وغيرها من المحافظات الجنوبية،وبهذا المعنى يمكن أن نفهمِ مصدرِ هذا الحقد المصوب دماً ودماراً ضدّ يمن التغيير في سبتمبر، ويمن التحرير في أكتوبر، ثم يمن الوحدة في مايو، وبهذا المعنى فأن احتفالنا اليوم هو صرخة لوقف العدوان الذي لم يفرّق بين يمني وآخر، وبين منطقة وأخرى، وهو دعوة لليمنيين إلى حوار لا يستثني أي طرفٍ منهم، ولا يقصي أحداً من القوى السياسية، فما يجري في اليمن من سفك دماء، وهدم ودمار، وقصف وحصار، يجب أن يتوقف، وان تعود لغة الحوار لتطرد من حولها كل لغة أخرى، وليقرر اليمنيون وحدهم مصير بلدهم ومستقبلهم ونظام الحكم فيه، ونحن في لبنان إذ نحيي ذكرى المناسبتين اليمنيتين الهامتين

فإنما نفي ديناً لليمن في عنق اللبنانيين، يوم شاركتنا كتيبتان يمنيتان من الشمال والجنوب، مهمة الدفاع عن بيروت أيام الحصار الصهيوني عام ١٩٨٢، وقاتلتا جنباً إلى جنب مع الوطنيين اللبنانيين والمقاومين الفلسطينيين وأبناء الجيش العربي السوري، وتلاقى يومها اليمنيون في ساحات الدفاع عن لبنان ١٩٨٢ تمهيداً لوحدتهم عام ١٩٩٠، كما لا ننسى انتصار الشعب اليمني للبنان وفلسطين والعراق وسوريا بالمسيرات الضخمة، وبخيمة المقاومة التي افتتحها في قلب صنعاء رئيس جمعية كنعان، ورئيس منتدى الرقي والتقدم الأخ العميد يحيى محمد عبد الله صالح، وباحتضان لمؤسسة القدس الدولية ولمجلس إدارتها ، بما يؤكد إن فلسطين توحد، والمقاومة تحرر، والقدس تجمع، وما خروج عشرات الآلاف من أبناء اليمن قبل أيام انتصاراً لانتفاضة فلسطين متحدين القصف، وممسكين بإرادة الحياة والحرية لليمن ولكل أقطار الأمة إلا التعبير الأصدق عن وحدة الشعب اليمني من اجل فلسطين.أيها الأخوات والإخوة، إذا كان احتفالنا اليوم ينعقد مع حلول رأس السنة الهجرية أعاده الله عليكم، فأنّه يذكّرنا بمعاناة ملايين المُهجّرين من أبناء أمتنا من فلسطين واليمن وسوريا والعراق وليبيا، ويدعونا لأن نجدد النضال من أجل أن يعود كل مهاجر إلى وطنه، وكل مشرد إلى بيته، وكل لاجئ إلى وطنه، وكل حقّ إلى أصحابه، وإذا كان احتفالنا اليوم يصادف أول أيام عاشوراء فأنّه يذكرنا بمظلومية حفيد رسول الله (ص) الإمام الحسين بن علي (ر) وإخوانه وأنصاره، تلك المظلومية المتفشية اليوم في كلّ أرجاء امتنا والعالم والتي تدعونا للانتصار للحق بوجه الباطل وللعدل بوجه الظلم.

[١] - كلمة ألقيت في احتفال أقامته منتدى الرقي والتقدم اليمني في بيروت بمناسبة ثورتيّ سبتمبر وأكتوبر وتحدث فيه إلى بشور ، رئيس المنتدى يحيى محمد عبد الله صالح، ومروان عبد العال (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، سمير شركس (التنظيم القومي الناصري) بأسم الأحزاب والقوى الوطنية، والنائب اليمني سلطان السامعي.

الرئيس المؤسس للمنتدى القومي العربي
15/10/2015

ضمانة لنجاح الإصلاحات الاقتصادية لحكومة العبادي

د. هيثم كريم صيوان
مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية

المواطن لا يريدُ إصلاحاتٍ مكتوبة على الورق أو شعارات أو أطروحات نظرية، كل حكومة تأتي إلى السلطة في العراق، ترفعُ شعارَ الإصلاح الاقتصادي، وتحمل برامجاً اقتصادية، وكأنها العصا السحرية التي ستحقق حلم الرفاهية للمواطن العراقي الذي تتجاذبهُ الأزمات من كل مكان (أزمة كهرباء، أزمة ماء، أزمة تعليم، أزمة سكن، أزمة صحة، أزمة بيئة، أزمة سياسية، أزمة أمنية، أزمة مالية وأزمة فقر وبطالة وجوع وهجرة ونزوح...ألخ)، فكل الحكومات السابقة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جائت ببرامج إصلاحات اقتصادية جيدة (سواء في حكومة إياد علاوي، أو الجعفري أو نوري المالكي)، ونتسائل : لماذا لم تحقق نتائجا ملموسة أو إنها لم تكن بمستوى الطموح؟

السببُ في ذلك بإعتقادنا، أنها لم تؤطر في إطار مأسسة حقيقية فاعلة ومؤثرة في سلوك القائمين على إدارة الدولة والاقتصاد، ولا نقصد بالمأسسة البنايات أو المؤسسات أو الشركات والمكاتب، بل المأسسة وحسب تعريف المدرسة المؤسساتية بأنها «قواعد اللعبة» .. أي أنها القوانين والضوابط والتعليمات والبرامج والسياسات الضابطة للسلوك داخل منظومة السلطة وإدارة الدولة، وبدون المؤسساتية، سنكونُ أمام سلوكٍ غير منضبط من قبل نُخب السلطة، فالدول المتقدمة تتميزُ بوجود انساق مؤسساتية فاعلة ومؤثرة.. أي ضابطة لسلوك القائمين على إدارة الدولة بكافة مفاصلها السياسية والاقتصادية والمالية والتجارية والخدمات... ألخ، ولا يمكن عندئذ لأي مسؤول أن يكون بعيداً عن الرقابة والمساءلة والعقاب أن بدر تقصير أو إخفاق في أداء مهامه أو صدر منه سلوك منحرف عمدي، قد يقول البعض نحن لدينا في العراق مؤسساتية، نقول نعم، إلا أنها غير مؤثرة في سلوك القائمين على إدارة الدولة والاقتصاد، أي نُخب السلطة داخل العراق.. فهم فوق المؤسساتية، بمعنى انهم بمنأى عن المساءلة والعقاب.. بعبارة أخرى فوق القانون، فالمأسسة الفاعلة والمؤثرة هي الوجه الآخر لقوّة القانون والقضاء، وبدونهما لن تنجح أي محاولة إصلاحية في العراق، وهنا سنحاول تسليط الضوء على ثلاثة محاور- الأول: استعراض عام لحُزمة الإصلاحات لرئيس الوزراء حيدر العبادي..

أولاً/ حزمة الإصلاحات لرئيس الوزراء حيدر العبادي

حُزمة الإصلاحات التي قدّمها رئيس الوزراء حيدر العبادي وصادق عليها مجلس الوزراء بالإجماع في ٩ آب ٢٠١٥، وصادق البرلمان عليها في ١١ من الشهر نفسه، لم تكن بالجديدة وإنّما سبق وإن أعلن عنها في برنامجه الحكومي (٢٠١٤ـــ٢٠١٨)، ويمكن أن نجملها بالمحاور الآتية:

١- محور الإصلاح الإداري

الذي ركز على تبنى منهج واسع للإصلاح المؤسساتي والإسراع بإنجاز برنامج للإصلاح الإداري يتضمن (تقليص أعداد الحمايات لكل المسؤولين في الدولة بضمنها الرئاسات الثلاثة والوزراء والنواب والدرجات الخاصة والمدراء العامين والمحافظين وأعضاء مجالس المحافظات ومن بدرجاتهم، ويتم تحويل الفائض إلى وزارتي الدفاع والداخلية والاستمرار بتحديد الامتيازات الأخرى للمسؤولين بما فيها (السيارات والسكن)، وكذلك إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس الوزراء، وكذلك ترشيق الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي، وتخفيض النفقات وإلغاء الفوارق في الرواتب من خلال إصلاح نظام الرواتب والمخصصات وإلغاء المخصصات الاستثنائية.

٢- محور الإصلاح المالي:

ويهدف إلى معالجة العجز في الموازنة العامة المتمثل بإصلاح هيكل نفقات وإيرادات الدولة من خلال:

أ- معالجة التهرب الضريبي سواء فيما يتعلق بضريبة الدخل وتوسيع الوعاء الضريبي ومنع الفساد وتخفيف العبء على أصحاب المهن الحرة.

ب- تطبيق التعرفة الكمركية بصورة عادلة على جميع المنافذ الحدودية، وبضمنها منافذ إقليم كردستان والاستعانة بالشركات العالمية الرصينة في هذا المجال لمنع الفساد وتشجيع المنتوج الوطني ومنع إغراق السوق العراقية.

ت- خفض الحد الأعلى للرواتب التقاعدية للمسؤولين.

٣- محور الإصلاح الاقتصادي:

يتمثلُ بتفعيل حركة الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص من خلال توفير القروض للقطاع الصناعي والزراعي وقطاع الإسكان والبالغة (٥) ترليون دينار، وكذلك دعم المشاريع الصغيرة بقروض تبلغ ترليون دينار من أجل تشّغيل العاطلين عن العمل، وكذلك الأهتمام بالقطاع الخاص ودفع مستحقاته التي بذمة الحكومة، وأيضاً الغاء جميع الاستثناءات من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية، باستثناء عقود التسليح في وزارة الدفاع حالياً، فضلاً عن تفعيل إستراتيجيات العمل التي أعدّتها مؤسسات الدولة كافة، وأيضاً، إعادة تأهيل الصناعات المملوكة للدولة والتحول التدريجي نحو القطاع الخاص، وضمان بيئة تمكينية للنهوض بهِ في مجال التجارة والتمويل والقوانين والتشريعات.

٤- محور الخدمات:

ويركز على الارتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن العراقي، ومعالجة أزمة الكهرباء بالدرجة الأساس، وتوفير البنى التحتية (نقل وإتصالات) وتبني برنامج رقابة مجتمعية فعّال لكشف التراجع أو الفشل في تقديم الخدمات العامّة بُغية محاسبة المُقصّرين والفاسدين.

٥- محور مكافحة الفساد:

ويركز على أنشاء مجلس (مكافحة الفساد) برئاسة رئيس الوزراء، وتفعيل مبدأ (من أين لك هذا)، وتفعيل دور القضاء، وفتح ملفات الفساد السابقة ومحاكمة الفاسدين، ووضع سقف زمني لحسم جميع القضايا الخاصة بالفساد، وكذلك تنشيط دور المؤسسات الرقابية وهي (هيئة النزاهة الوطنية، ديوان الرقابة المالية، ومكاتب المفتش العام)، وصياغة برنامج الرصد وتقويم الأداء الحكومي وتكامل الأدوار.

٦- كذلك هناك أولويات إستراتيجية جائت ضمن البرنامج الحكومي الإصلاحي لرئيس الوزراء حيدر العبادي تمثلت بـ:

أ. معالجة مشكلة النزوح والهجرة.

ب. زيادة إنتاج النفط والغاز وتحسين الاستدامة المالية.

ت. النهوض بمتطلبات التنمية البشرية (التعليم والصحة، استدامة البيئة، تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، تعزيز دور المرأة وزيادة كفاءة خدمات الضمان الاجتماعي).

ث. جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل، بعيداً عن النفط في ظل تهاوي أسعاره.

ج. إعادة هيكلة بعض الشركات المملوكة للدولة، وقال حيدر العبادي :»نريد هذه الشركات لتكون أكثر كفاءة وفاعلية في الاقتصاد العراقي، وإن الحكومة ليس لديها نية للتخلص من العاملين في هذه الشركات».

ثانياً/ ميكانزمات الإصلاح: رؤية في المعايير

طالما تصاعدت دعوات الإصلاح في العراق ومنذ سنوات مضت، إلا أنها لم تتكلل بالنجاح والسبب كان انطفاء محركاتها، ونحن نشيرُ هنا إذا أردنا تحقق الإصلاح الشامل ونجاحه، لابد لها من محركات تديم استمراريتها وهنا نحددُ الآتي:

١- مبدأ حُسن النيّة من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية، وتبنيها الإصلاح كفكر وممارسة في عملها خدمة للشعب العراقي، والمبادرة من تلقاء نفسها بتبني إصلاحات، والإبتعاد عن المنافسة غير الشريفة، ومحاولة البعض منهم إفشال الحكومة وإسقاطها، فالإصلاح هو الخيار الوحيد للبقاء في السلطة، بدلاً من إجبارهم على مغادرة العراق، تحت ضغط مظاهرات الشعب العراقي.

٢- يجب على الحكومة العراقية إعتماد نظام الجدارة عند ملء المناصب القيادية، بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية، لما يمكن أن يعزز النظام القضائي في حربهِ ضدّ الفساد.

٣- يجب استمرار زخم المظاهرات ودعمها من قبل المرجعية الرشيدة، لأنه إن خفّت وطأتها لن يتحقق إصلاحٌ حقيقي في العراق، وستكونُ فقاعة كما الفقاعات الماضية.

٤- توفر الدعم الإقليمي والدولي لإصلاحات العراق، وخاصة من المؤسسات المالية الدولية والبنوك الدولية والإقليمية، وصندوق النقد والبنك الدوليين، لتوفير التمويلِ اللازم لإنجاح الإصلاحات، فضلاً عن الوكالات المتخصصة في رسم سياسات الإصلاح، وكيفية تنفيذها ،والاستعانة بالخبراء الدوليين في هذا المجال، فالعراق بحاجة إلى الدعم الاقتصادي المناسب في هذه المرحلة، لمساعدته في إنجاح عمليات الإصلاح الاقتصادي.

ثالثا/ إنشاء هيئة التحول الاقتصادي (ضمانة للتحول الاقتصادي الناجح في العراق)

نقترح على الحكومة إنشاء وزارة للتحول الاقتصادي، بعد أن يتم دمج كل من (الهيئة الوطنية لتشجيع الاستثمار الأجنبي ودائرة الاستثمار الأجنبي في وزارة التخطيط، ودائرة العلاقات الخارجية في وزارة التجارة، ودائرة العلاقات الاقتصادية في وزارة الخارجية، وهيئة الخصخصة المجمدة في مجلس الوزراء)، وأن ترتبط بعلاقة خاصة مع البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التجارة وسوق العراق للأوراق المالية، وفي ذلك أهداف:

١- ترشيق للجهاز الإداري من خلال دمج الوزارات وكل الهيئات أعلاه، وبالتالي ضغط للمناصب الإدارية، والتخلص من امتيازاتها، وما يترتبُ عليه من ضغط للنفقات بشكلٍ كبير مع الإبقاء على الكوادر المتخصصة بالاقتصاد والتجارة والاستثمار والمال فقط ..على الأقل القيادات المتقدمة من الموظفين، وإعادة تدوير باقي الموظفين الى الفروع التي ستنشأ عن وزارة التحولِ الاقتصادي أو وزارة الاقتصاد، وكلٌ حسب اختصاصه.

٢. توحيد مصدر اتخاذ القرار الاقتصادي بجهة واحدة فقط، بدلاً من تعدد جهات اتخاذ القرار الاقتصادي.

٣. ضمان كفاءة أكبر في إدارة الاقتصاد العراقي من خلال تبني فكر اقتصادي سليم، قائم على اقتصاد السوق المنضبط بإطارٍ مؤسساتي، يحققُ مصالح الجميع، ويضمنُ عدالة اجتماعية في نفس الوقت، وهذا ما يحتاجُ إليه العراق في ظل فترة الإصلاح الاقتصادي، فلا يمكن أن نظل نعتمد على الدولة، بإعتبارها الراعي ورب العمل، وإنها المسؤولة عن تحمل كل المشاكل الاقتصادية وهي المعنية بالتنمية الاقتصادية، فيجب انسحاب الدولة لتمارس أدوارها كما في الدول المتقدمة وهي:

أ- الدفاع والأمن الخارجي والداخلي.

ب- التشريعات وتطبيق القانون.

ت- الرقابة والإشراف على سير اقتصاد السوق، وتوفير الأطر المؤسسية الضامنة لتحقيق العدالة الاجتماعية.. أي أن لا تترك اقتصاد السوق يعمل بدون ضوابط.

وتكون تلك الهيئة العامّة أو الوزارة، ركناً من أركان الدولة العراقية، وشرطاً من شروط وجودها واستمرارها، ويكون عملها على جانبين:

الأول: خارجي يهتم بالعلاقات الاقتصادية الخارجية، والأهتمام بكل برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)، وكذلك مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، وإجراء عمليات تدريب واسعة النطاق، بخصوص تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، واستقدام الخبراء المخصصين بالتحول والإصلاح الاقتصادي.

الثاني: داخلي يتولى شؤون الاستثمار الأجنبي والوطني والقطاع الخاص والعام والتجارة الداخلية والشؤون المالية، وكذلك تبني إدارة ملف الخصخصة، وعلى كافة القطاعات، وبما يخدم الإصلاح الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد العراقي.

وهنا نؤكد على ثلاثة أمور في غاية الأهمية لدعم ومساندة وزارة أو هيئة التحول الاقتصادي المقترحة:

١- إنشاء المحكمة الاقتصادية العليا:

تعد تلك المحكمة مهمة لإنجاح عمل هيئة التحول الاقتصادي في العراق، فتعد مأسسة اقتصادية متخصصة، تضبطُ السلوك الاقتصادي لكل القائمين على إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والإستثمارية في داخل العراق، أو فضّ النزاعات وحسم القضايا التي تنشأ مع إطرافٍ خارجية يتعامل معها العراق، وهذا النوع من المحاكم موجود في الدول المتقدمة ،وتشكّل احد عوامل تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى العالمي، ونقترح أن تضم قضاة متخصصين بالقانون الاقتصادي والتجاري والقانون الاقتصاديِ الدولي وقانون الشركات حصراً، وإن كان العراق الآن يعاني من نقص الكوادر المتخصصة بالقانون الاقتصادي، كما ندعو إلى تأسيس أكاديمية متخصصة بأعداد قضاة اقتصاديين أو فتح فرع ضمن معهد القضاء العالي، لإعداد كوادر لها، والإلمام بالأمور الاقتصادية وبالعلاقات الاقتصادية الدولية والأمور المالية والاستثمارية والقانون الاقتصادي الدولي، بما فيها قانون منظمة التجارة العالمية وعقود الاستثمار الدولية، وغير ذلك من العقود الاقتصادية المتخصصة.

٢- إنشاء المحكمة المالية:

اقترح تفعيل عمل محكمة الخدمات المالية الموجودة لدى البنك المركزي العراقي، وتوسيع عملها او إنشاء أخرى متخصصة فقط بالأمور المالية والمحاسبية على الصعيد الداخلي والخارجي، وتتولى أيضاً، مهمة النظر في كل عمليات الفساد المالي والإداري.. سواء كان فساد نُخب السلطة (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، أعضاء مجلس الوزراء، رؤساء مجالس المحافظات، أعضاء مجالس المحافظات، وجميع أعضاء مجلس النواب والمدراء العامون في وزارات الدولة ومؤسساتها)، وكذلك الفساد البيروقراطي (الموظفين دون درجة مدير عام)، وأن يتم دمج دوائر المفتش العام، ودوائر الرقابة المالية، وهيئة النزاهة) لتكون تحت مسؤولية تلك المحكمة، وهذا فيه ترشيقٌ لعمل الحكومة أيضاً وضغط للمناصب وامتيازاتها، وتقليص دائرة المسؤولية، بدلاً عن تشتتها وترهلها.

٣- إعادة النظر بكل التشريعات والقوانين:

ذات الصلة بالاقتصاد العراقي وتعديلها بما يخدم الإصلاح الاقتصادي في العراق حصراً ،وتشريع قوانين جديدة نسميها قوانين التحول الاقتصادي، كي تتلائم مع القوانين الدولية وخاصة منظمة التجارة العالمية، وقوانين التهرب الضريبي العابر للحدود، وقوانين المؤسسات المالية الدولية، وقوانين التجارة الالكترونية والتسويات الدولية وقوانين الاستثمار الأجنبي وقوانين الأسواق المالية، وقوانين الشركات الأجنبية، وغير ذلك من القوانين التي بدونها لا يمكن للعراق أن يحقق التحول الناجز إلى اقتصاد السوق، ويمكن الاستعانة بالوكالات الدولية والمنظمات المتخصصة في هذا المجال.

عليه، فأن وزارة أو هيئة التحول الاقتصادي استكملت أركانها الأساسية المتمثلة بالمؤسساتية والتي تضمُ (قواعد اللعبة)، وهي الفكر الاقتصادي السليم والتشريعات والقوانين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية والضريبية والكمركية... ألخ)، والبرامج والسياسات الاقتصادية العامّة والضوابط والتعليمات، وهذه كلها ستكون ضابطة لسلوك اللاعبين الاقتصاديين داخل الاقتصاد العراقي أو اللاعبين الخارجيين ..سواء كانت حكومات أو شركات أو مجتمع رجال الأعمال أو منظمات ومؤسسات استثمارية وتمويلية دولية، وكذلك الركن الآخر المتمثل بالمحكمة الاقتصادية العليا، أما الركن الأخير فهو المحكمة المالية، كلّ ذلك سيشكّل ضمانة حقيقية لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية في العراق، وهنا نكون قد أطّرنا الإصلاح الاقتصادي بإطار مؤسساتي ضابط لسلوك القائمين على إدارة الاقتصاد العراقي، وضابط لحركة التفاعلات الاقتصادية الثلاثة (التجارة والاستثمار والتمويل).

الأزمة الأقتصادية الراهنة والإصلاح المطلوب في العراق

د حيدر حسين آل طعمة
مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

يتوقع أن يدخل الاقتصاد العراقي مرحلة ركود عميق مع بداية العام المقبل، خصوصاً مع التدهور المستمر لأسعار النفط الخام، وإخفاق الحكومة في تنويع مصادر إيرادات الموازنة من جهة، وضغط النفقات الحكومية من جهةٍ أخرى. التحديات الصعبة التي تواجه الأقتصاد العراقي، تفرض عليه التكيف مع شحة الموارد النفطية وتفعيل القطاعات الاقتصادية البديلة، كالصناعة والزراعة والسياحة، ليس فقط لتمويل نفقات الموازنة وإنّما أيضاً لامتصاص البطالة وتشغيل الطاقات الانتاجية المعطّلة، والحد من الاعتماد الكلي على الاستيرادات في تغطية الحاجة المحلية من السلع، وتحاول هذه الورقة مناقشة المشهد الاقتصادي الراهن في العراق، وتحديد أبرز السياسات المطلوبة للخروج من المأزق المالي الحالي، ودفع عجلة التنمية والاستقرار الاقتصادي في البلد.

المحور الاول: المشهد الاقتصادي الراهن

المشهد الاقتصادي لا يقل تعقيداً عن المشهد السياسي في العراق وفي هذا السياق يمكن الأشارة الى أبرز ملامح تدهور اقتصاد البلد وطبيعة التحديات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي:

-1 الهبوط الحاد والمستمر لأسعار النفط في الاسواق العالمية:

تشير توقعات منظمة أوبك الأخيرة الى استمرار التدهور في أسعار النفط لعدّة سنوات، نظراً لتباطؤ نمو الأقتصاد العالمي من جهة، والزيادة المستمرة في أنتاج النفط الخام من داخل وخارج أوبك من جهةٍ أخرى، ولن يتعافى السعر قبل نهاية العقد، ليصل على أفضل تقدير الى 80 دولار للبرميل عام 2020 بحسب تقرير المنظمة.

-2 الحرب الشرسة مع داعش وتكاليفها العسكرية والمدنية:

يخوض العراق حرباً ضروس مع عصابات داعش الإرهابية في حربٍ دخلت عامها الثاني، وبحسب مصادرٍ في اللجنة المالية البرلمانية، فإن تكلفة الحرب الدائرة تتجاوز 10 مليون دولار يومياً، ناهيك عن تكاليف عقود التسليح وتكاليف إعانة المُهجّرين وايوائهم وإعادة إعمار المناطق المحررة.. كلّ ذلك بحاجة الى تمويل مفتوح لا موازنة تقشفية.

-3 ضعف البنية التحتية وتدهور بيئة الأعمال القادرة على تحفيز القطاع الخاص:

لم تنجح الحكومة خلال أكثر من عقدٍ في تحقيق الحد الأدنى من تحسين البنية التحتية اللازمة لانطلاق القطاع الخاص، إذ ما يزال ملف الطاقة الكهربائية يشكلُ تحدياً امام فرص البلد في التقدم والاستقرار، إذ تفلح الموازنات الانفجارية للسنوات السابقة في توفير الاكتفاء الذاتي من الطاقة الكهربائية، وتحسين مستوى الطرق وإدامة شبكات الماء والمجاري في البلد.

-4 المحاصصة الطائفية ومزاحمة التنكوقراط في إدارة الملف الأقتصادي والخدمي:

ويلاحظ تطور ظاهرة المحاصصة السياسية والطائفية بشكلٍ خطير، لتصل الى المناصب الدنيا في السلم الإداري، وقد انعكس سوء إدارة الملف الاقتصادي بشكل واضح في اداء الحكومات السابقةً والحكومة الحالية، إذ زاد تركز قطاع النفط في نسبة الناتج المحلي الاجمالي، وانزلقت معظم القطاعات الاقتصادية في ركودٍ مزمن، وتبخرت المليارات من الموارد النفطية في مشاريع وهمية.

-5 تفاقم ظاهرة البطالة، خصوصاً بين الخريجين وارتفاع مُعدّلات الفقر:

وبحسب أخر احصاءات وزارة التخطيط، فأن مُعدلات البطالة في البلد، تجاوزت 30% مؤخراً في بلدٍ يعدُ من أغنى بلدان العالم نفطياً، ورافق ذلك أرتفاع نسبة الفقر الى 25% ، مما ينذر بحدوث كارثة إنسانية خصوصاً مع دخول العراق الهبة الديموغرافية.

-6 الفساد المالي والإداري وهيمنة مافيات السياسة على موارد البلد:

فقد انصهرت مئات المليارات من دولارات النفط في مشاريع وهمية، وفي نفقات حكومية مُكرّسة لتغطية متطلبات الطبقة السياسية الحاكمة، ولم يتحقق أي منجز تنموي على مستوى التعليم أو الصحّة أو الخدمات العامّة.

-7 الترهل الحكومي وضخامة الجهاز الإداري وانخفاض انتاجيته:

افصحت عدّة دراسات عن انخفاض انتاجية الموظف الحكومي، وانتشار البطالة المُقنّعة في كافة الحلقات الإدارية التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية في العراق، تزامن ذلك مع هبوط مستوى الخدمة المقدّمة من لدن مؤسسات الحكومة.

-8 الخلاف المزمن بين المركز والإقليم حول إيرادات النفط:

ويلاحظ أن التوافق السياسي مؤخراً لم ينجح في نزع فتيل الأزمة بين المركز والإقليم حول إيرادات النفط، فما زال الإقليم مُصرًّا على حقّه في تصدير نفطه الى الخارج، وفي ذات الوقت يطالب بحصته الكاملة في الموازنة الفدرالية.

-9 تآكل احتياطيّ البنك المركزي من الدولار:

هبط احتياطيّ البنك المركزي الى دون 60 مليار دولار مؤخراً بعد أن تجاوز عتبة الـ 80 مليار دولار عام 2014، ويعزى ذلك الى فائض الطلب على الدولار، بسبب زيادة حجم الاستيراد والتهريب وغسيل الأموال مقابل هبوط تدفق الدولار الى البلد، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية.

-10أزمة النازحين وتكاليف إعالتهم وإعادة إعمار المناطق المحررة:

إن اعداد النازحين في تزايدٍ مستمر، بسبب استمرار عمليات تحرير المناطق المغتصبة من لدن تنظيم داعش الإرهابي، وقد خصصت الحكومة مبالغ طائلة لتوفير السكن والمخيمات وضرورات المعيشة لهذه العوائل، فضلاً على تكاليف إعادة إعمار المناطق المحررة والمقدّرة بمليارات الدولارات، نظراً لحجم الدمار المذهل الذي لحق بهذه المناطق.

-11إغراق الأسواق العراقية بمختلف المنتجات المستوردة:

يلاحظ تحول العراق لسوق، يستوعب معظم السلع الغذائيةً والصناعية المنتجة في دول الجوار والقادمة من آسيا، نظراً لتوقف الانتاج المحلي، وانفلات الاستيراد وضعف الرقابة.

-12 الأقتراض الحكومي بفوائد ضخمة:

في ظل عدم قدرة الحكومة، ضغط النفقات الى مستوى مقبول، والتكييف مع أسعار النفط بدأت وزارة المالية بالترويج لسندات حكومية دولية، وبأسعار فائدة عالية، لأجل تغطية النفقات وسد العجز المالي الحكومي، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك في النهاية الى عجز العراق عن تسديد ديونه ودخوله برامج جدولة الديون المشروطة، بتطبيق وصفات صندوق النقد خصوصاً مع ضعف الطاقة الاستيعابية للمشاريع الاستثمارية المزمع الاقراض لأجلها، وقد افصحت تجربة السنوات السابقة عن عدم قدرة الحكومة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية، رغم توفر السيولة اللازمة، مرّة بسبب الفساد الذي يعتري معظم الحلقات الإدارية بدءاً من منح العطاء ولغاية استلام المشروع، ومرّة أخرى، بسبب ضعف الجانب المنفذ على تسليم المشروع، وفق الجداول الزمنية، وعدم كفاءة معظم الشركات المنفذة، لمثل هذه المشاريع، هذا يعني بأن المشكلة، لا تتمثل بشحة الموارد المالية وإنّما سوء إدارة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد، وإن الاقتراض لن يغيّر من هذا الواقع، وإنّما فقط سيكبّل العراق بالتزامات جديدة.

المحور الثاني: سياسات الإصلاح المطلوبة

للأسف أقتصاديات البلدان المتخلفة تلجأ دوماً الي الإصلاح في أوقات الأزمات ولا تفكر كثيراً بالوقاية من هذه الأزمات أوقات الرخاء واليسر المالي.. نظراً لأن الملف والقرار الاقتصادي يكون في الغالب بيد الطبقة السياسية الحاكمة، لا بيد خبراء الاقتصاد، وهذا حال الاقتصاد العراقي بالضبط، وقبل الأشارة الى سياسات الإصلاح المطلوبة، لابد من التأكيد بأن نجاح أي من الإصلاحات الأقتصادية، يعتمدُ على إرادة وجدّية الأحزاب السياسية في البلد، لأنها تمثل الحكومة بمختلف مؤسساتها، وهذا يتطلب التضحية بالمصالح الحزبية، لصالح مساعدة العراق في الخروج من محنته الحالية، ومن أبرز الحلول المطروحة في هذا السياق:

-1 ترشيق النفقات:

من أبرز أسباب الأزمة الحالية، الأفراط في النفقات العامّة، خلال السنوات السابقة، بسبب أرتفاع أسعار النفط وغياب الرقابة، وكان الأجدى اقتصادياً، انشاء صندوق ثروة سيادي أسوة بدول الخليج، استعداد للصدمات النفطية التي تتعرض لها كافة البلدان النفطية، وللآن الحكومة غير جادة في برنامجها الإصلاحي المتعلق، بترشيق النفقات الحكومية، فمعظم الاجراءات التي تمّ الإعلان عنها مؤخراً، كانت خجولة وشكلية، ولن تغيّر من واقع تضخم النفقات في البلد.

-2 تنويع الإيرادات الحكومية:

تفصحُ التجربة بأن الحكومة غير قادرة على تنويع إيرادات الموازنة، لا من الضرائب ولا من شركات القطاع العام، ولا عبر الدوائر الحكومية، وذلك لضعف سيادة القانون، وعدم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق القانون النافذ على الإقليم مما يدفعُ محافظات الوسط والجنوب الى عدم الانصياع الى القوانين والتشريعات الحكومية الخاصة بالضرائب والتعرفة الجمركية، ما لم يلتزم بها الإقليم أولاً، وقد تكررت هذه الحالة عام 2015 لعدّة مرات.

-3 تشجيع القطاع الخاص:

هنالك جهودٌ تبذل لأجل تحفيز إنطلاق القطاع الخاص، لما لهُ من دورٍ محوري في استيعاب الأيدي العاملة، وتحريك كافة القطاعات الاقتصادية الراكدة، وقد أعلن مجلس الوزراء لأكثر من مرة، سعيهُ الى تذليل كافة العقبات التي تعيق إنطلاق القطاع الخاص، وأخذ دور الريادي في تحقيق التنمية وامتصاص الأيدي العاملة، وتنويع الأقتصاد العراقي، ولكن بدون بنية تحتية مناسبة، ووضع أمني مستقر، وتشريعات ضريبية ملائمة، وحماية جمركية فعّالة، فأن هذه الاجراءات لن تكون سوى خطابات انشائية بعيدة عن الواقع العراقي.

-4 أن تكون موازنة 2016 موازنة برامج لا موازنة بنود:

أحد أبرز أسباب تعثر الاقتصاد العراقي خلال السنوات السابقة، غياب البرنامج الاقتصادي عن أبواب النفقات والإيرادات الحكومية التي تضمنتها موازنات الأعوام السابقة، لذا من الضروري أن تتضمن موازنة 2016 برنامجاً أقتصادياً، يُحاكي الأزمة الاقتصادية في البلد، ويؤسس لنمط جديد في إدارة الملف الاقتصادي، يجنحُ الى تنويع الموارد، وتحفيز القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية، ويقلل بشكلٍ تدريجي من أحادية الأقتصاد العراقي، واتكاله المزمن على المورد النفطي.

-5 تحفيز القطاع الصناعي

يمتلكُ العراق عدداً كبير من المصانع والمنشآت العامة التي توقفت بشكلٍ كلي بعد احتلال العراق عام 2003 ومازالت تشكّل عبئاً على الدولة بسبب صرف رواتب وأجور موظفيها بدون مقابل يُذكر، وإذا ما تمّ بيع وتأجير هذه الممتلكات الى القطاع الخاص أو لشركاتٍ أجنبية يمكن أن توفر موارداً مالية جيدة، وتخفف عن كاهل الحكومة، كما يمكنُ للحكومة الدخول في شراكات مع القطاع الخاص، لأجل استغلال خبرة وموارد الأخير في إدارة هذا القطاع بنجاح.

-6 إعادة الحياة للقطاع الزراعي:

للقطاع الزراعي دورٌ مهم في استيعاب الايدي العاملة من جهة، وتحقيق الأمن الغذائي للبلد من جهة أخرى، ويمكن للحكومة تحفيز هذا القطاع ،عبر معالجة ملف الطاقة وشحة المياه والاستيراد المنفلت للمنتجات الزراعية، وتوفير قروض مُيسّرة لتشجيع هذا القطاع على الانطلاق من جديد، نظراً لتوفر الطلب المحلي اللازم لاستيعاب مختلف المنتجات الزراعية من حيث الكم والنوع.

-7 عدم الانخراط في برامج القروض الدولية

لم تكن معظم تجارب البلدان النامية في الاقتراض مشجعة، وانتهت في نهاية المطاف الى جدولة الديون، وبيع القطاع العام والثروة الوطنية للشركات الأجنبية، ويعتقد بأن هنالك مؤامرة للاستيلاء على النفط العراقي من قبل الشركات العملاقة، خصوصاً بعد ما عانته من صعوبة مع المفاوض العراقي، لذا يجب الحذر من الاقتراض الدولي وبفوائدٍ عالية، خشية من السقوط في فخ المديونية.

-8 وضع نظام ضريبي عادل يستهدف الأوعية الضريبية الغزيرة فقط مع تطبيق نظام ضريبي جمركي، يطال كافة السلع الفاخرة والسيارات الفارهة، مع وضع مادة في قانون الموازنة الجديد، تلزم الإقليم على تنفيذ القوانين الضريبية النافذة مقابل أستلام حصة الإقليم من الموازنة.

-9 الاستعانة بمؤسسات تدقيق ورقابة دولية، بعيدة عن الاحزاب السياسية، لأجل كشف ملفات الفساد، وتنظيم عمليات صرف النفقات ومنح العقود بشكلٍ شفاف.

-10 إعادة تقييم الدينار العراقي:

ينفق البنك المركزي 5 مليارات دولار شهرياً في الدفاع عن سعر صرف (123000 مقابل 100$) هذا يعني مع وجود احتياطي بمقدار 50 مليار، فإن صمود الدينار مقابل الدولار سيستمرُ في أفضل الأحوال الى منتصف العام القادم، خصوصاً مع شحة إيرادات النفط وذهابها الى شركات النفط العاملة في العراق، وتمويل عمليات شراء الأسلحة الثقيلة والخفيفة والطائرات، ما يُحتّم على الحكومة إعادة تقييم الدينار العراقي، بشكلٍ معقول، ومكافحة الفساد المالي والسياسي الذي يعتري مزاد بيع العملة الأجنبية منذ سنوات.

-11 إصلاح الجهاز المصرفي وسنّ قوانين رادعة للإصلاح الجهاز المصرفي في البلد، وتحويل المصارف الأهلية الى جسور للتنمية والتمويل، لا مكاتباً لغسيل الأموال وتهريب الدولار.

-12 إبعاد المناصب الاقتصادية العليا في البلد عن المحاصصة والمحسوبية، ومن أبرزها البنك المركزي العراقي، ووزارة المالية ووزارة التخطيط والهيئة العليا للاستثمار، وإن لم يكن بالإمكان ذلك على مستوى الوزراء.. فلا بأس أن يكون ذلك على مستوى المستشارين والمدراء العامّين.

-13 التنسيق الكامل مع مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في دعم واسناد عمل كافة الوزارات من خلال التعاون المشترك، لأجل اضفاء الجانب العلمي في إدارة مؤسسات الدولة ورفدها بأحدث ما وصل اليه العلم والتكنولوجيا.

المقالات الواردة لاتعبر عن رأي الصحيفة انما رأي كتّابها